

---

# رؤية مشتركة، عمل مشترك أوروبا أقوى

---

الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي



## تقديم فيديريكا موغيريني



### تقديم السيدة فيديريكا موغيريني

الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي

نائبة رئيس المفوضية الأوروبية

هدف اتحادنا، بل وجوده، أصبح محل تساؤل. اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يحتاج مواطنونا ومعهم العالم إلى اتحاد أوروبي قوي. فالاستقرار والأمن يزداد انعدامهما في منطقتنا وأصبحت للأزمات داخل حدودنا وما ورائها تأثير مباشر على حياة مواطنينا. في مثل هذه الظروف الصعبة، الاتحاد القوي هو الاتحاد الذي يفكر بشكل استراتيجي ويتقاسم نظراته ويعمل على نحو جماعي. وهذا الأمر أصبح أكثر إلحاحا بعد الاستفتاء البريطاني إذ يتعين علينا بالفعل أن نعيد التفكير في كيفية اشتغال اتحادنا وإن كنا نعلم جيدا ماهي الأهداف التي نعمل من أجلها. إننا نعلم ما هي مبادئنا و ماهي مصالحنا وأولوياتنا. هذا ليس وقت الشك والارتياب: اتحادنا يحتاج إلى استراتيجية. نحتاج إلى رؤية مشتركة وإلى عمل مشترك.

ليس لبلد من بلداننا القدرة ولا الموارد لمواجهة هذه التحديات واستغلال الفرص الحالية لوحده. ولكننا كاتحاد يضم زهاء نصف مليار مواطن، لدينا إمكانيات هائلة. فشبكتنا الدبلوماسية تتوسع وتعمق في جميع أنحاء العالم. ومن الناحية الاقتصادية، نُصنّف ضمن الاقتصادات الثلاثة الأولى في العالم و نعتبر الشريك التجاري الأول والمستثمر الأجنبي الأول في أغلب بلدان العالم كما أننا نستثمر سويا في التعاون من أجل التنمية أكثر من باقي دول العالم مجتمعة. ورغم كل ذلك، فإننا لم نستغل كل طاقاتنا بعد. إن أغلبية واسعة من مواطنينا مقتنعون بأنه علينا تحمل مسؤوليتنا للاضطلاع بدور كبير في تعزيز الأمن في العالم. إلا أننا لن ننجح في الاستجابة إلى متطلبات مواطنينا والعمل على تعزيز شراكاتنا إلا إذا عملنا جميعا وكنا متحدين.

وكلمة "العالمي" لا يراد بها هنا المعنى الجغرافي للكلمة فحسب، بل تحيل كذلك على مجموعة واسعة من السياسات والآليات التي تنهض بها الاستراتيجية. فبقدر ما تركز على القدرات العسكرية ومكافحة الإرهاب بقدر ما تركز على تعزيز فرص الشغل وإحداث مجتمعات مندمجة والدفاع على حقوق الإنسان. كما تهتم ببناء السلم والرفع من قدرة الدول والمجتمعات على التأقلم داخل أوروبا وحولها. الاتحاد الأوروبي يفتخر دوما بقوته الناعمة وسيستمر في ذلك لأننا الأفضل في هذا المجال. لكن القول إن أوروبا لا تعدو أن تكون سوى "قوة مدنية" فهذا لا يعكس حقيقة الوضع المتطور الذي نعيشه. فعلى سبيل المثال، ينخرط الاتحاد الأوروبي حاليا في سبعة عشر عملية عسكرية ومدنية قوامها آلاف الرجال

والنساء منضوون تحت اللواء الأوروبي من أجل السلم والأمن، أي من أجل أمننا وأمن شركائنا. فالقوة الناعمة والقوة الصلبة وجهان لعملة واحدة .

هذه الاستراتيجية تعكس طموح الاتحاد الأوروبي إلى استقلالية استراتيجية. وهذا ضروري لتعزيز المصالح المشتركة لمواطنينا وكذا مبادئنا وقيمنا. كما أننا نعلم أن هذه الأولويات ستحقق بشكل أفضل إن كنا متحدين وسيتم تحقيقها على نحو أفضل في إطار نظام دولي قائم على القوانين وعلى تعددية الأطراف. لقد ولى زمن الشرطي العالمي والمحاربين الفرادى. ومن ثم، على سياستنا الخارجية والأمنية أن تتفاعل مع الضغوط الدولية والحركات المحلية كما عليها أن تتفاعل في الآن ذاته مع القوات العظمى ومع الهويات الضعيفة. سيعمل اتحادنا على تقوية شركائنا: سنواصل تعميق روابطنا عبر الأطلسية وسنستمر في توطيد شراكتنا مع حلف الناتو كما سنربط الاتصال مع الفاعلين الجدد ونبحث عن أنماط جديدة من التعاون. وإضافة إلى ذلك، سنستثمر في الأنظمة الإقليمية وفي التعاون بين المناطق وداخلها. كما سنعزز إصلاح الحكومة العالمية حتى تتمكن من مواجهة تحديات القرن 21 . وسنلتزم بشكل عملي وفي ظل احترام المبادئ بتقاسم المسؤوليات العالمية مع شركائنا والمساهمة في قوتهم. لقد استخلصنا الدرس القائل بأن ضعف جيراننا وشركائنا يؤدي إلى ضعفنا. ومن ثم، سنستثمر في حلول مربحة لكل الأطراف وعيا منا أن السياسة الدولية ليست لعبة صفرية النتيجة.

هذا ما سيجعل كل دولة عضو وكل مواطن في اتحادنا أحسن حالا. فكل هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال أوروبا متحدة وملتزمة التزاما حقيقيا. إن الجمع بين ثقافتنا لتحقيق أهدافنا وخدمة مصالحنا المشتركة تحد نواجهه كل يوم، ولكنه يعد في الوقت نفسه مكن قوتنا: فالتنوع هو ما يجعلنا أقوىاء.

نعم، مصالحنا هي من دون شك مصالح أوروبية مشتركة ولا يمكن خدمتها إلا عبر تسخير الإمكانيات المشتركة. ولهذا السبب، فإننا نضطلع بمسؤولية جماعية لجعل اتحادنا أكثر قوة. شعب أوروبا يحتاج إلى سياسات تقوم على وحدة الهدف ووحدة العمل لدى الدول الأعضاء. عالم هش يتطلب اتحادا أوروبا أكثر ثقة ومسؤولية وسياسة خارجية وأمنية منفتحة على الخارج ومستشرفة للمستقبل. هذه الاستراتيجية الشاملة سترشدنا في عملنا اليومي نحو اتحاد يستجيب بشكل حقيقي لحاجيات مواطنيه ولآمالهم وتطلعاتهم، وهو اتحاد نجح في استتباب السلم على مدى سبعين عاما، اتحاد قادر على الإسهام في السلم والأمن في منطقتنا وفي العالم أجمع.



نحن بحاجة لأوروبا أكثر قوة. هذا ما يستحقه مواطنونا وهذا ما ينتظره العالم أجمع.

نعيش أزمة وجود في الاتحاد الأوروبي وخارجه. اتحادنا مُهدد ومشروعنا الأوروبي الذي جلب السلم والرفاه والديمقراطية يوجد الآن محل تساؤل. ففي الجهة الشرقية، تم خرق النظام الأمني الأوروبي في الوقت الذي اجتاح فيه الإرهاب والعنف إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وحتى أوروبا. والنمو الاقتصادي لا يزال عاجزاً عن مجاراة النمو الديمغرافي في عدة جهات ومناطق من إفريقيا والتوترات الأمنية في آسيا في تزايد مستمر وأسباب التغير المناخي لازالت تتفاقم. لكن هذه الظروف على صعوبتها تتيح لنا فرصة استثنائية. فالنمو العالمي والتنقل والتقدم التكنولوجي، موازاة مع تعميق الشراكات، يجعلنا نزهدهر ويمكن العديد من الناس من الإفلات من الفقر والعيش لمدة أطول و بحرية أكبر. سنواجه صعاب هذا العالم الذي أصبح أكثر ترابطاً و صراعاً و تعقيداً، استرشاداً بمصالحنا ومبادئنا وأولوياتنا المشتركة. وتأسيساً على القيم المجسدة في المعاهدات واعتماداً على مكامن قوتنا وعلى إنجازاتنا التاريخية المتعددة، سنظل متحدين من أجل بناء اتحاد أقوى يؤدي دوره الجماعي في العالم.

## 1. مصالحنا ومبادئنا المشتركة

سيعزز الاتحاد الأوروبي السلم وسيضمن الأمن لمواطنيه وأراضيه. فالأمن الداخلي والخارجي مترابطان ومن ثم، فأمننا الداخلي مرتبط باستتباب الأمن خارج الحدود.

سيعمل الاتحاد الأوروبي من أجل توفير المزيد من الرفاه لشعبه. فالازدهار يجب تقاسمه مما يستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر العالم بما في ذلك أوروبا. وازدهار الاتحاد يتوقف كذلك على نظام اقتصادي دولي منفتح وعادل وعلى الاستفادة المستدامة من المنافع العالمية المشتركة.

سيعزز الاتحاد الأوروبي قدرة ديمقراطيته على التأقلم. وإن الوفاء المستمر لقيمنا سيحدد مصداقيتنا وتأثيرنا على الصعيد الخارجي.

وسيرتقي الاتحاد الأوروبي بنظام قائم على القوانين. فمن مصلحتنا أن نعزز القوانين المتفق بشأنها لتوفير المنافع العامة العالمية والمساهمة في بناء عالم يسوده السلم والاستدامة. وسيعزز الاتحاد الأوروبي نظاماً عالمياً قائماً على القوانين في إطار تعددية الأطراف كمبدأ أساسي وفي ظل الأمم المتحدة.

سنسترشد بمبادئ واضحة منبثقة من تقييم واقعي للبيئة الاستراتيجية الحالية ومن الطموح الذي يحدونا من أجل تحقيق عالم أفضل. وسيعتمد عملنا في السنوات المقبلة على النهج العملي القائم على المبادئ. في هذا العالم الذي يزيد تعقيداً، يجب أن نظل متحدين. فالثقل العام الذي يمثله اتحاد حقيقي كفيل بتحقيق الأمن والرفاه والديمقراطية لمواطنيه وإحداث فرق إيجابي في العالم.

في عالم أكثر ترابطاً، سيلتزم الاتحاد الأوروبي حيال الأطراف الأخرى. فلا يمكن للاتحاد أن يقفل أبوابه لتفادي المخاطر الخارجية. ومن أجل تعزيز أمن مواطنينا وازدهارهم وللحفاظ على ديمقراطياتنا، سنقوم بإدارة هذا الترابط، مع كل الفرص والتحديات والتوجهات التي يحملها معه، من خلال إشراك العالم أجمع.

في عالم أكثر نزاعاً، سيهتدي الاتحاد الأوروبي بروح مسؤولية أقوى. سنلتزم بروح المسؤولية في أوروبا وفي مناطق الجوار ناحية الشرق و الجنوب. وعلى الصعيد العالمي، سنعمل على معالجة الأسباب العميقة للنزاعات والفقر وسنعمل على تعزيز حقوق الإنسان.

سيكون الاتحاد الأوروبي فاعلاً عالمياً مسؤولاً، إلا أن هذه المسؤولية يجب تقاسمها، ذلك أن المسؤولية لها ارتباط وثيق بتجديد شراكاتنا الخارجية. وفي السعي إلى تحقيق أهدافنا، سنتعامل مع الدول والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية. وسنعمل مع الشركاء الأساسيين والبلدان التي تشاطرننا نفس الفكر وكذا الدول والمجموعات الإقليمية، كما سنعمق شراكاتنا مع المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهما فاعلين أساسيين في عالم مترابط.

## 2. أولويات العمل الخارجي

لتعزيز مصالحنا المشتركة، ووفق مبادئ واضحة، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى العمل على خمس أولويات.

**أمن الاتحاد الأوروبي:** إن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي تبدأ في عقر داره. ولقد وفر اتحادنا لمواطنيه أمناً وديمقراطيةً وازدهاراً غير مسبوقين، لكن الإرهاب والتهديدات المختلفة والتقلبات الاقتصادية والتغير المناخي وانعدام أمن الطاقة يهدد اليوم شعوبنا وأراضيها. ولكي تكون أوروبا قادرة على الارتقاء بالأمن والسلم داخل حدودها وخارجها، عليها أن تتحلى بالقدر الكافي من الطموح والاستقلالية الاستراتيجية. من ثم، سنقوم بتعزيز جهودنا في مجال الدفاع والأمن الإلكتروني ومكافحة الإرهاب والطاقة والاتصالات الاستراتيجية. وعلى الدول الأعضاء أن تترجم إلى أفعال التزاماتها في مجال المساعدة المتبادلة والتضامن المنصوص عليهما في المعاهدات. الاتحاد الأوروبي سيساهم أكثر في الأمن الجماعي لأوروبا من خلال العمل الوثيق مع شركائه وعلى رأسهم حلف شمال الأطلسي (ناتو).

**قدرة جيراننا في الشرق والجنوب على التأقلم.** من مصلحة شعوبنا تعزيز قدرة تأقلم دول ومجتمعات الجوار الشرقي الممتدة من آسيا الوسطى إلى حدود إفريقيا الوسطى في الجنوب. ووفق سياسة التوسع الحالية للاتحاد الأوروبي، لا بد من اعتماد مسلسل انضمام ذو مصداقية وقائم على شروط صارمة وعادلة لتقوية قدرة بلدان البلقان وتركيا على التأقلم. وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية، ترغب العديد من الشعوب بناء علاقات أوثق مع الاتحاد. إن قوة الجذب الدائمة التي يتمتع بها الاتحاد من شأنها الدفع بتحول هذه البلدان. لكن القدرة على التأقلم هي كذلك أولوية في بلدان أخرى سواء في إطار سياسة الجوار الأوروبية أو خارجها. ولهذا، سيقوم الاتحاد الأوروبي بدعم القدرة على التأقلم بمختلف الوسائل من خلال استهداف أقصى حالات الهشاشة الحكومية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية والطاقية، كما سيقوم بتطوير سياسات أكثر فعالية في مجال الهجرة لفائدة أوروبا وشركائها.

**مقاربة مندمجة لحل النزاعات:** عند اندلاع النزاعات العنيفة، تصبح مصالحنا الحيوية المشتركة مهددة. وفي هذا الصدد، سينخرط الاتحاد الأوروبي في عملية بناء السلام على نحو عملي وقائم على المبادئ كما سيشتجع الأمن الإنساني من خلال منهجية مندمجة. إن تنفيذ منهجية شاملة لحل النزاعات والأزمات من خلال استعمال منسق لكل السياسات المتاحة للاتحاد الأوروبي أمر أساسي. وفي هذا السياق، سيتم توسيع معنى ومدى هذه "المنهجية الشاملة"، ذلك أن الاتحاد الأوروبي سيعمل في جميع مراحل النزاعات وسيتدخل على نحو سريع في مجال الوقاية، وسيستجيب بشكل مسؤول وحاسم للأزمات كما سيسعى إلى إعادة الاستقرار وتفادي الانسحاب المبكر عند اندلاع أي أزمة جديدة. ولهذا الغرض، سيعمل الاتحاد الأوروبي في مستويات إدارية مختلفة. فالأزمات الحالية مثل أزمة ليبيا وسوريا لها أبعاد محلية ووطنية وإقليمية وعالمية يتعين معالجتها. لكن هذه النزاعات لا يمكن حلها من لدنا فقط إذ لا يمكن تحقيق السلم المستدام إلا من خلال

اتفاقات شاملة ومرسخة في إطار شراكات إقليمية ودولية واسعة ومعقدة ومستدامة سيعمل الاتحاد الأوروبي على تشجيعها ودعمها.

**أنظمة التعاون الإقليمي:** في عالم يعيش بين الضغوط العالمية و الصعوبات المحلية، أصبحت الدينامية الإقليمية من الأهمية بمكان. الأشكال الطوعية للحكومة الإقليمية تمكن الدول والشعوب من إدارة انشغالاتها الأمنية بشكل أفضل و الاستفادة من المنافع الاقتصادية للعولمة و إبراز الثقافات والهويات والتأثير في الشؤون العالمية. كل هذه مبررات أساسية لتعزيز السلم و النمو في الاتحاد الأوروبي خلال القرن الحادي والعشرين ولهذا سندعم أنظمة التعاون الإقليمي عبر العالم. سيعمل الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهداف خاصة في مناطق مختلفة من العالم: في أوروبا ومنطقة المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا وما وراء الأطلسي سواء في الشمال أو الجنوب وفي آسيا ومنطقة الأركتيك.

**الحكومة العالمية للقرن الحادي والعشرين:** الاتحاد الأوروبي ملتزم حيال نظام عالمي قائم على القانون الدولي يضمن حقوق الانسان والتنمية المستدامة والاستفادة من المنافع العالمية المشتركة. هذا الالتزام هو تطلع إلى التغيير وليس فقط للحفاظ على النظام القائم. وسيعمل الاتحاد الأوروبي على أن تكون الأمم المتحدة منظمة قوية وأن تكون قاعدة صلبة لنظام متعدد الأطراف قائم على القوانين كما سيسعى إلى تطوير ردود منسقة عالميا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والدول والفاعلين غير الحكوميين.

### 3. من الرؤية إلى الفعل

سنواصل أولوياتنا على نحو منسق من خلال استغلال شبكاتنا الفريدة ووزننا الاقتصادي وكل الأدوات التي في حوزتنا. ولتحقيق أهدافنا، يجب ان نستثمر جماعيا في اتحاد ذو مصداقية يتسم بالاستجابة والتكامل.

**اتحاد ذو مصداقية:** للالتزام بمسؤوليتنا اتجاه العالم، تعتبر المصداقية أمرا حيويا. مصداقية الاتحاد الأوروبي تتوقف على توحيدنا وعلى انجازاتنا وقدرتنا الدائمة على الجذب وفعالية سياساتنا وتناغمها والتشبث بقيمنا. الاتحاد القوي يتطلب كذلك الاستثمار في السياسة الخارجية بجميع أبعادها، ولهذا فإن الاستثمار في الأمن والدفاع أمر عاجل. كل القدرات الدفاعية ضرورية للرد على الأزمات الخارجية وبناء قدرات شركائنا وضمان سلامة أوروبا. وتبقى للدول الأعضاء السيادة في اتخاذ قراراتها الدفاعية. لكن، لاكتساب هذه القدرات والإبقاء عليها لا بد من أن يكون التعاون في مجال الدفاع هو القاعدة. سيشرح الاتحاد الأوروبي التعاون الدفاعي بشكل تلقائي كما سيعمل على إحداث صناعة دفاعية أوروبية متينة لما تكتسيه من أهمية بالغة في استقلالية قرار أوروبا وعملها.

**اتحاد سريع الاستجابة:** يجب أن يعتمد عملنا الدبلوماسي بشكل كامل على معاهدة لشبونة. و يجب على السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة أن تكون أكثر استجابة. كما يتعين تحسين التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يكون هذا التعاون أكثر تنظيما من خلال الاستعمال الكامل للإمكانيات التي تتيحها معاهدة لشبونة. أما سياسة التنمية، فيجب أن تكون أكثر مرونة وأن تتجاوب مع أولوياتنا الاستراتيجية.

**اتحاد مندمج:** علينا أن نكون أكثر اندماجا في سياساتنا الخارجية سواء بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي أوبين الأبعاد الداخلية والخارجية لسياساتنا. هذا الأمر ينطبق بشكل خاص على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والهجرة والأمن، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. علينا كذلك أن ندمج تلقائيا قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في القطاعات السياسية وفي المؤسسات.

هذه الاستراتيجية تعتمد على رؤية وطموح نحو اتحاد أوروبي أكثر قوة وذو إرادة وقادر على إحداث تغييرات جارية في العالم. مواطنونا يستحقون اتحادا حقيقيا يعزز مصالحنا المشتركة من خلال التحلي بروح المسؤولية والشفرة مع الأطراف الأخرى. علينا الآن أن نترجم كل هذا إلى أفعال.